

البنود والشروط الخاصة بعملية الشراء

1 - عام

- 1-1 في هذه الشروط فان المشتري يعني شركة كوارى مايننج ذ.م.م. أو أي شركة أخرى يتم بذكرها في طلب الشراء والبايع يعني المستلم لطلب الشراء الصادر من المشتري للبضائع و/أو الخدمات.
- 2-1 البضائع و/أو الخدمات التي هي موضوع أمر الشراء من قبل المشتري ويتم توريدها أو تنفيذها بواسطة البائع وفقاً لهذه البنود والشروط والتي لا يجوز تغييرها أو الإضافة عليها إلا بموجب موافقة خطية صريحة من المدير العام لدى المشتري و/ أو الممثل المفوض عنه.
- 3-1 تُطبق هذه الشروط والبنود على جميع عروض التوريد الصادرة من البائع والتي يوافق عليها المشتري. ويرفض المشتري صراحة تطبيق أي شروط أخرى يشير إليها البائع في عرض الأسعار المقدم منه.

2- أمر الشراء

- 1-2 يطلب المشتري من البائع بأن يقوم بإعداد عرض أسعاره لتوريد البضاعة / الخدمات التي يطلبها المشتري وفقاً لهذه الشروط والبنود بما في ذلك المواصفات الفنية والكمية المطلوبة وتاريخ ومكان التسليم.
- 2-2 يتم إبرام اتفاقية الشراء عند قيام المشتري بإصدار أمر الشراء لدى البائع خطياً وقيام البائع بتأكيد هذا الأمر للمشتري خطياً كذلك.
- 3-2 لا يسري سوى الأوامر الخطية أو الإلكترونية فقط. وجميع الطلبات الشفوية هاتفياً تستلزم أن يتم تأكيدها من قبل المشتري خطياً أو إلكترونياً وينطبق ذلك على أية تعديلات.

3 - تواريخ التسليم

- 1-3 تنتقل ملكية ومخاطر البضاعة إلى المشتري بعد الدفع وبعد ذلك عند التسليم مع مراعاة شروط الانكوترمز 2010 وبحيث تكون جميع عمليات التسليم خاضعة لشروط الانكوترمز 2010. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، تعتبر الشروط والبنود خاصة بالبضائع أو الخدمات التي يتم تسليمها للموقع التسليم المحدد لدى المشتري بصفة مجانية.
- 2-3 تكون تواريخ التسليم المتفق عليها إجبارية وملزمة. وفي حالة عدم تمكن البائع من الالتزام بموعد التسليم المحدد عليه أن يقوم بإشعار المشتري خطياً أو إلكترونياً دون أدنى تأخير قبل انقضاء تاريخ التسليم المتفق عليه موضحاً سبب ومدة التأخير المتوقعة إلا أن ذلك لن يعفى البائع من التزامه بالوفاء بتاريخ التسليم المتفق عليه.
- 3-3 لا يعتبر القبول غير المشروط للتأخر في التسليم بمثابة تنازل عن حق المشتري في المطالبة بالتعويض المستحق له نتيجة للتأخير في التسليم.
- 4-3 وعلى البائع أن يقوم بتعبئة المواد بالنظر إلى طبيعتها ومدى شحنها وبالطريقة التي تكون آمنة في نقلها وتجعل سلطات النقل توافق عليها. ويتحمل البائع أية تكاليف إضافية فيما يخص التعبئة وتكاليف التأخير.

4 - إصدار الفواتير

- 1-4 ما لم يتم الاتفاق على خلافه ، يتم إصدار الفواتير بناءً على الكمية المسماة من جانب المشتري والوزن والوصف أو المواصفات الفنية للبضاعة أو الخدمات المطلوبة. وسوف يقوم المشتري بمراجعة المعلومات الواردة بفاتورة البائع في هذا الشأن وتحققها في تعديل مبلغ الفاتورة في حال إثبات ابتعادها عن الكمية المسماة من جانب المشتري والوزن والوصف أو المواصفات الفنية للبضاعة أو الخدمات المطلوبة.
- 2-4 في حالة تخفيض البائع للأسعار لديه في الفترة بين تاريخ أمر الشراء وتسليم البضاعة و/ أو تحسين شروط التسليم ففي هذه الحالة يجب أن تطبق البنود والشروط والأسعار السارية المفعول وقت التسليم.

5. السعر

- 1-5 إذا كان التوريد على أساس أسعار ثابتة لن يتم قبول أي تغيير في الأسعار ما لم يكن المشتري قد قام بقبول هذا التغيير خطياً قبل تنفيذ العقد.
- 2-5 يحتفظ المشتري بحقه أن يخصم من أي من المبالغ المستحقة أو ستكون مستحقة للبائع ، أي من المبالغ المستحقة للمشتري بشأن المواد أو الخدمات الموردة عن طريق المشتري أو بخصوص البضائع أو الخدمات المعطوية المقدمة للمشتري.

6 - الدفع

- 1-6 يجوز للمشتري إيقاف الدفع في حالة رفضه أو رفض وكيله قبول البضاعة بسبب مشكلات في الجودة أو عند مخالفة البائع لالتزاماته التعاقدية.
- 2-6 ما لم يتفق على خلاف ذلك ، فإن شروط الدفع المقررة من قبل المشتري هي (60) يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه استلام الفاتورة أو خلال (14) يوماً بعد التسليم واستلام الفاتورة مع خصم قدره 3%.

7 - التنازل

- 1-7 لا يحق للبائع التنازل عن أو تحويل العقد أو أي جزء منه إلى الغير دون الحصول على موافقة خطية من المشتري.
- 2-7 أي تنازل يقوم به البائع إلى الغير عن مبالغ مستحقة يستلزم الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من المشتري والتي لا يجوز الامتناع عن إصدارها دونما سبب معقول.

8 - المخالفات

- في حالة مخالفة البائع لأي من الشروط الواردة في العرض فيما يتعلق بموعد التسليم أو الكمية أو الوزن أو المواصفات الفنية ، فإن ذلك (في حالة قبول أو عدم قبول المشتري للبضاعة أو الخدمات أو أي جزء منها وسواء انتقلت ملكية البضاعة أو الخدمة إلى المشتري من عدمه) يعطي الحق للمشتري بناءً على تقديره إما أن يقوم بإلغاء الطلب أو اعتبار المخالفة مخالفة للضمان يعطيه الحق في المطالبة بالتعويض.

9 - الوقت هو الجوهري

حيثما يتم تحديد تاريخ و/ أو موعد فسيكون شرط الوقت هو جوهري التعاقد وإذا أخفق البائع في الالتزام بأي شرط من الشروط المتعلقة بالوقت المذكور في هذا الأمر يحق للمشتري بذلك وفقاً لتقديره ومحض اختياره اعتبار العقد لاغياً كلياً أو جزئياً.

10 - الإلغاء

يحفظ المشتري بحقه في إلغاء هذا الأمر في أي وقت يشاء بموجب إشعار البائع خطياً بنيتة تلك. وينبغي دفع مبلغ عادل ومعقول عن جميع الأعمال التي يجري تنفيذها وقت الإلغاء. بينما لا يتحمل المشتري المسؤولية من أية خسائر في الأرباح يتكبدها البائع نتيجة للإلغاء أو أية خسائر غير مباشرة أو ناتجة مما قد ينشأ بسبب الإلغاء بما في ذلك الأضرار الناشئة عن إلغاء العقد.

11 - الظروف القاهرة

في حالة حدوث الظروف القاهرة وعلى وجه الخصوص الخلافات العمالية ، أعمال الشغب ، والكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى غير المتوقعة والخطيرة والتي لا يمكن تفاديها ، عندها يُعفى كلا الطرفين المتعاقدين من التزاماتهما التعاقدية في تنفيذ العقد طوال فترة حدوث الظروف القاهرة على أن يقوم الطرف الذي تأثر بوقوع الظروف القاهرة وبدون أدنى تأخير بإشعار الطرف الآخر خطياً أو إلكترونياً بواقعة القوة القاهرة والوقت المتوقع لاستمرارها ويلتزم طرفي التعاقد بتعديل الالتزامات المترتبة عليهما وذلك حسب الظروف المتغيرة. هذا ويحق للمشتري أن يقوم بتغيير العقد دون إشعار مسبق إذا كان لعدم التنفيذ تأثير جوهري على أعماله.

12 - الجودة والعيوب

1-12 جميع البضائع والخدمات الموردة أو المنفذة تكون حسب الجودة والصناعة المتفق عليها وقت إصدار طلب الشراء.

2-12 يجب أن تكون جميع البضائع والخدمات مطابقة للمواصفات القياسية للجودة.

3-12 يحتفظ المشتري بالحق في أي وقت في رفض أي بضاعة أو مواد معيبة أو غير مطابقة لمعايير الجودة أو الوصف حسب ما هو محدد إما في أمر الشراء أو في هذه الشروط. ويجوز للمشتري إعادة البضاعة المرفوضة على حساب ومخاطرة البائع.

4-12 يحتفظ المشتري ووكلائه بالحق في فحص أي بضاعة أو مواد تستخدم لأغراض هذا العقد ولن يعفي هذا الفحص البائع من التزاماته المذكورة هنا أو اعتبار هذا الفحص بمثابة قبول من قبل المشتري.

5-12 يقوم البائع بإبلاغ المشتري خطياً وفي الوقت المناسب بأي من التغيرات الواردة في (أ) عملية الإنتاج أو المواد الخام المستخدمة في إنتاج البضاعة ، (ب) المعدات المستخدمة في اختبار البضاعة ، (ج) إجراءات ضمان الجودة المطبقة بصورة طبيعية وذلك حتى يتسنى للمشتري تقييم التأثيرات المحتملة لتلك التغييرات على البضاعة التي سيتم تسليمها و/ أو عمليات الإنتاج الأخرى. بينما يوافق البائع بموجبه على إجراء فحص مشترك للجودة بناءً على طلب المشتري.

6-12 تخضع جميع المواد التي سيتم تسليمها من البائع للفحص والكشف عن العيوب خاصة العيوب المتعلقة بمدى مطابقتها للجودة ويكون البائع ومورديه من الباطن مسؤولين عن تصحيح النواقص وتعويض المشتري عن أي من المطالبات الواردة من الغير الناشئة عن توريد المواد غير المطابقة للجودة المطلوبة.

13 - الصحة والسلامة والبيئة

يجب على البائع الذي يقوم بالتسليم أو ينفذ عملاً في موقع المشتري أن يُطلع نفسه ويلتزم تماماً بالأنظمة والقوانين التي تحكم هذا الموقع. ويضمن البائع أن يكون تصميم أو تصنيع أو تركيب البضاعة أو الخدمات في مقرات المشتري سيكون مطابقاً للأنظمة المعمول بها في هذا الموقع ، ولا يتحمل المشتري أية مسؤولية في هذا الخصوص. يتعين على البائع دائماً أن يلتزم بالقوانين والمعايير الاتحادية والمحلية المعمول بها بشأن الصحة والسلامة والبيئة. وبالنسبة لمنتجات المصادر الخارجية ، يتعين على المقاول أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة ضماناً لعدم إصابة أو مرض أي فرد في العمل وأن لا يؤثر النشاط عكسياً على البيئة.

14 - الأنظمة القانونية

يضمن البائع أن تكون البضاعة مطابقة للقوانين الخاصة بالدولة التي تم إنتاج هذه البضاعة فيها وأن تكون مطابقة للقوانين الدولية السارية المفعول في تاريخ الصنع.

15 - التأمين

يقوم البائع وعلى حسابه الخاص بتوفير التأمين المناسب عن المسؤولية العامة ومسئولية المنتج لتغطية الإصابة الشخصية ، وأضرار المواد والممتلكات والأضرار الناتجة من قبل المشتري وموظفيه أو وكلائه مع ضرورة المحافظة على سريان مفعول وثيقة التأمين طوال مدة العقد ويلتزم البائع بتقديم إثبات وجود التأمين المطلوب بناءً على طلب المشتري.

16 - فحص المقاولين

يحفظ المشتري بحقه في مراجعة البائع فيما يتعلق بما يلي على سبيل المثال: إثبات المرجع ، إثبات سجلات السلامة السابقة ، شهادة إثبات الجودة ، وشهادة التدريب ، إثبات صلاحية المعدات ، وتقييم المخاطر وبيانات الطرق التي تم الحصول عليها قبل تنفيذ العمل المطلوب ، والرد الرسمي بقبول وتطبيق أنظمة لوائح السلامة والصحة بالموقع.

17 - التعويض

على البائع أن يقوم بتعويض المشتري مقابل ما يلي:

1-17 الخسارة أو التلف أو الإصابة أياً كانت طبيعتها ووقت حدوثها التي يتسبب فيها المشتري أو التي تقع مسؤوليتها على المشتري أمام الغير بسبب عيوب الصناعة أو تدني جودة البضاعة أو الخدمات المقدمة.

2-17 المطالبات الخاصة بالوفاة أو الإصابة بغض النظر عن طريقة حدوثها لأي من الموظفين ، أو موظفي الوكلاء أو مقاولي الباطن أو البائع أثناء تواجدهم في أو حول مواقع أو أعمال المشتري أو مواقع العمل الأخرى.

3-17 الخسارة أو التلف الذي يحدث بواسطة المشتري أو الذي يمكن أن يكون المشتري مسؤولاً عنه نتيجة إخفاق البائع في إنجاز العمل أو توريد المواد وفقاً للشروط الواردة في أمر الشراء.

17-4 أي مطالبات أو مخالفات حقوق الملكية الفكرية للغير بسبب استخدام البضاعة الموردة أو بيعها وكذلك عن جميع التكاليف والتعويضات المتعلقة بذلك.

18 - الملكية والمخاطرة

تنتقل ملكية ومخاطر البضاعة إلى المشتري عند تفريغ البضائع في العنوان الصحيح وتوقيع المشتري على مستندات التسليم المصاحبة لها.

19 - حماية المعلومات

1-19 يجب الاحتفاظ بجميع المعلومات المستلمة من البائع وان يتم تخزينها وتنفيذها من قبل المشتري وفقاً للشروط القانونية السارية المفعول.

2-19 تكون جميع المعلومات المقدمة من المشتري للبائع أو التي يقوم البائع بإشائها أو شرائها لمصلحة المشتري أو بناء على طلبه ونفقتة ملكاً للمشتري وعلى البائع التعامل معها وفقاً للشروط القانونية السارية المفعول.

20 - السرية

يتعهد البائع بأن لا يفشي أو يكشف للغير أي من المعلومات التجارية أو الفنية المقدمة إليه من قبل المشتري ما لم تكن تلك المعلومات متوفرة للعامة. ويجوز للبائع أن يقدم تلك (المعلومات) فقط لموظفيه الذين يحتاجون إليها لتنفيذ العقد والذين يخضعون للالتزام بالمحافظة على سريتها وبناءً عليه تظل تلك المعلومات ملكاً للمشتري ويتعهد البائع بعدم استنساخها أو استخدامها تجارياً دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

21 - الإفلاس

إذا أصبح البائع مفلساً أو معسراً أو في حالة صدور قرار أو بدء إجراءات للتصفية أو في حالة تعيين حارس قضائي أو مدير على كل أو جزء من أصوله أو موجوداته ، يحق للمشتري إلغاء العقد كلياً أو جزئياً بموجب إشعار كتابي مع عدم الإخلال بحقه في اتخاذ أي تدابير أو إجراءات علاجية أخرى مستحقة للمشتري.

22 - القانون النافذ

1-22 يتم تحرير العقد وتنفيذه وفقاً للقوانين السارية المفعول بمكان تسجيل الشركة وهو دولة الإمارات العربية المتحدة.

2-22 تكون الشروط السابقة لأغية لجميع البنود والشروط العامة أو الخاصة المفروضة أو التي يُطلب فرضها من قبل البائع في أي وقت من الأوقات بشأن العقد بالإضافة إلى حقوق البائعين بشأن النظام أو القانون العام.

23 - السريان وقابلية التجزئة

إذا تعذر سريان مفعول أي شرط من الشروط الواردة بالعقد أو الشروط العامة للشراء أو تعذر تنفيذه جزئياً أو كلياً ، يجب أن لا يؤثر ذلك على سريان مفعول أو تنفيذ الشروط الأخرى من العقد ويتعهد الطرفان باستبدال الشرط المعنى بشرط آخر يكون قريباً قدر الإمكان في تأثيره التجاري للشرط المراد استبداله.

صدرت في : يناير 2014

Edition: January 2014

Modified on 17.03.2020

QUARRY MINING LLC

كواري ماينينغ ش.ذ.م.م

Tel.: +971-7-2689799 Fax.: +971-7-2689499 P.O. BOX 9593 - Ras Al Khaimah/UAE

هاتف: ٢٦٨٩٧٩٩ -٧- +٩٧١ فاكس: ٢٦٨٩٤٩٩ -٧- +٩٧١ ص.ب: ٩٥٩٣ رأس الخيمة - إ.ع.م

E-mail: info@quarrymining.net Website: www.quarrymining.net